ارتفاع فائض الحساب الجاري لأعلى مستوياته منذ ثلاث سنوات

عجز الموازنة يتقلص إلى 9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي

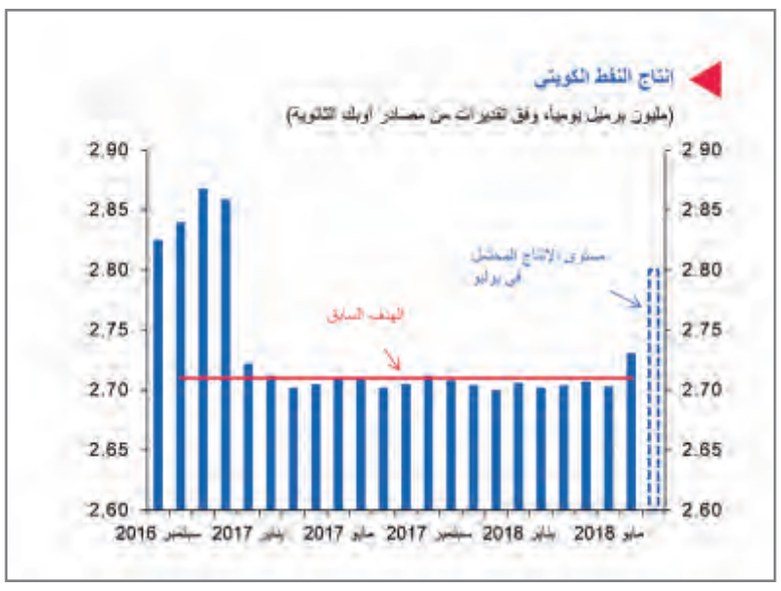

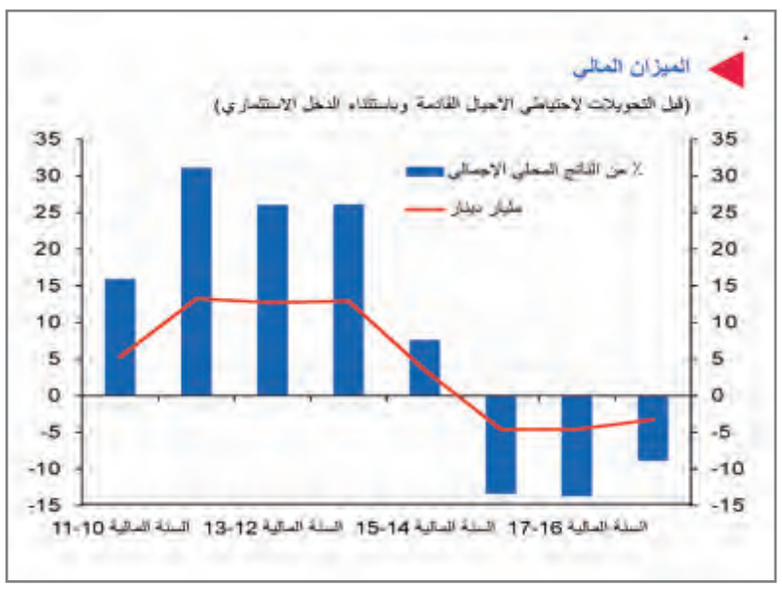

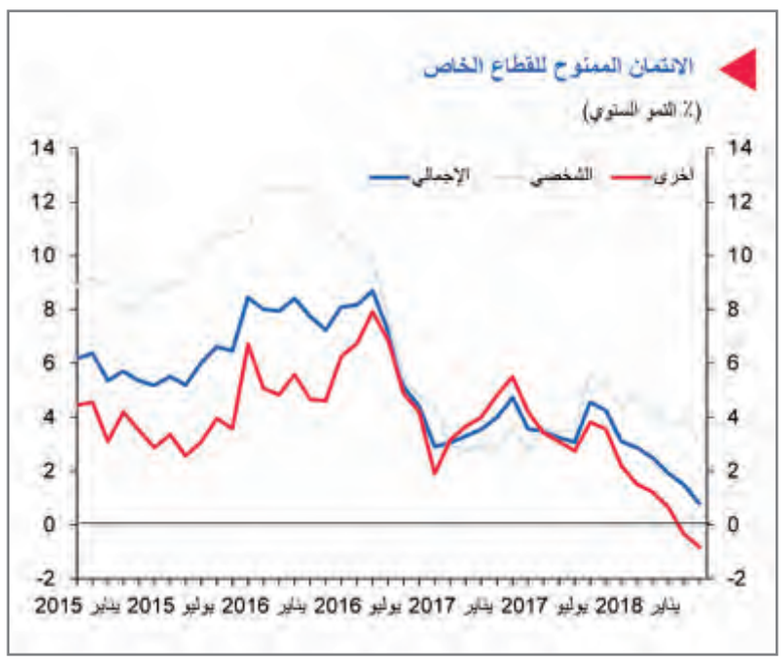

◆ ارتفاع إنتاج النفط إلى 2.73 مليون برميل يومياً وتوقعات باستمرار ارتفاعه

◆ العجز المالي يتقلص إلى 8.9بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2017-2018

◆ تراجع المبيعات العقارية في يونيو على أساس شهري نتيجة لعوامل موسمية

◆ ارتفاع التضخم إلى 0.5 بالمئة على أساس سنوي نتيجة تباطؤ وتيرة انخفاض الإيجارات

◆ تراجع نمو الائتمان إلى أدنى مستوياته منذ سبع سنوات عند 0.8 بالمئة على أساس سنوي

قال تقرير بنك الكويت الوطني الصادر أمس الاثنين أنه بالرغم من الهدوء المعتاد في النشاط الاقتصادي خلال الفترة الممتدة فيفصل الصيف وشهر رمضان، إلا أن الأنباء الاقتصادية خلال الشهرين الماضيين كانتجيدة بشكل عام. فقد حافظت أسعار خام التصدير الكويتيعلى مستواهاالذي تجاوز 70 دولاراًللبرميلوالذي يعدّ أعلا من مستواه بداية العام، وذلك بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج النفط. كما شهد سوق الكويت للأوراق الماليةأيضاًأداءًقوياً للغاية خلال شهر يوليو بدعم من تزايد الاستثمارات الأجنبية. في الوقت نفسه،امتدّ الأثر الإيجابي لارتفاع أسعار النفطإلى الأوضاع المالية والحساب الخارجي الجاري، حيث انخفض العجز المالي بشكل كبير في السنة المالية 2017–2018 (وإن كان أقل بقليل مما توقعناه). في المقابل، لا يزال نمو الائتمان ضعيفاً، بالإضافة إلى تراجعالمبيعات العقارية في يونيوعلى أساس شهري،ربما نتيجة لعوامل موسمية.

النفط الكويتي

أظهرت أحدث البيانات أن إنتاج النفط الكويتي قد بدأ بالارتفاع في يونيو قبل بدءأوبك وشركائها بتنفيذ سقف الإنتاج الجديد. حيث ارتفع الإنتاج إلى 2.73 مليون برميل يومياًبزيادة28 ألف برميل يومياً من شهر مايو، وهو أعلى مستوى له منذ أن تم التوصل إلى اتفاق خفض الإنتاج في أواخر العام 2016. وتأتي هذه الزيادة في أعقاب إعلان أوبك وشركائهفي منتصف يونيو قرار رفع الإنتاج بما يصل إلى نحو مليون برميل يومياً والذي من المقرر أن يدخل حيّز التنفيذاعتباراً من يوليو، رداً على ضيقأسواق النفط العالمية التي رفعتأسعار النفط خلال الأشهر الأخيرةإلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من ثلاث سنوات.

ولم يتضح بعد إلى أي مدى سيتم رفع إجمالي الإنتاج، كما تجنبت المجموعة أيضاً إيضاح حصص زيادة الانتاج لكلدولة. ولكننا نعتقدأن الكويت،التي تعدّ واحدة من الدول القليلة المشاركة ذاتقدرةإنتاجية إضافية، ستشهد ارتفاع في الإنتاج بحوالي 3% أو 90 ألف برميل يومياً من مستويات شهر مايو، ليصل إلى 2.8 مليون برميل يومياً فيشهر يوليو، وهذا يعني زيادة محتملة بواقع 2.5% مقارنةبشهر يونيو. وتتضمّن توقعاتنا للاقتصاد الكلي التي تم تعديلها مؤخرًا نموابنسبة 1.5% في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي هذا العام، بالإضافة إلى3.5% في القطاع غير النفطي، وبذلك تصل نسبةالنموالإجماليةإلى 2.5%.

عجز الموازنة

انخفض عجز الموازنة (قبل التحويلات إلى احتياطي الأجيال القادمة) ليصل إلى 3.2 مليار دينار (8.9% من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية 2017–2018، من 4.6 مليار دينار (13.8% من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية السابقة،وذلك بدعم منالزيادة القوية في الإيرادات النفطية وارتفاع الإيرادات غير النفطية، الأمر الذي ساهم بشكل كبير فيالتعويض عن تزايدالنفقات.

وكما كان متوقعاً، جاءت الإيرادات الحكوميةأعلى من تلك المحددة في الميزانية، حيث بلغت 16.0 مليار دينارنتيجة ارتفاع أسعار النفط وكذلك ارتفاع الرسوم وتحسّن جهود وآلياتالتحصيل. ولقد ارتفع الدخل النفطي بنسبة 22%، تماشياً مع زيادة مماثلة في سعر خام التصدير الكويتي. وفي الوقت نفسه، ارتفع الدخل غير النفطي بنسبة 21% على أساس سنوي على إثر ارتفاع أقساط التأمين الصحي للوافدين، وتحسن تحصيلالإيرادات.

أما بالنسبة للنفقات، فقد بلغت19.2 مليار دينار، مرتفعة بنسبة 8.7% على أساس سنوي ومتجاوزةتوقعاتنا بفضل الارتفاع القوي في الإنفاق الرأسمالي وارتفاع الإنفاق على السلع والخدمات نتيجة ارتفاع أسعار النفط. فقد تم إنفاق 87% من المصروفات الرأسمالية المخصصة لقطاع البناء في السنة المالية 2017–2018، أي نسبة أعلى من معظم السنوات السابقة. وسجّلت الأجور والمرتبات، التي تعدّ أكبر مكون في الإنفاق، نمواً بواقع 8% على أساس سنوي وذلك بدعم من زيادةالتوظيف في القطاع الحكوميوربما أيضاً نتيجة تحويلاتالرواتب التقاعدية.

وفيما يخص رؤيتنا المستقبلية، ما زلنا نتوقع أن يتقلص العجز هذا العام، وذلك بالرغم من توقعاتنا المحافظة ببلوغسعر مزيج برنت 65 دولاراً للبرميل (متوسط السنة المالية). ونظرالارتفاع الإنفاق في السنة المالية 2017–2018 أعلى مما هو متوقع، فمن المرتقب أن ينخفض العجز إلى6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بتقديرنا السابق البالغ 5%.

المبيعات العقارية

تراجعتالمبيعات العقارية إلى 210 مليون دينار في يونيو من 264 مليون دينار في مايو، وذلكللشهر الثالث على التوالي. وقد جاء هذاالتراجع بسبب انخفاض ملحوظ في مبيعات قطاعي العقار السكني والاستثماري على أساس شهريبنسبة 24% و33%، وذلك على التوالي. في المقابل، انتعشت المبيعات التجارية بنسبة 27% عن الشهر السابق. كما تراجعتأيضاًقيمةالصفقات في يونيو، لا سيما في العقار الاستثماري الذي واصل انخفاضه بعد الأداء القوي الاستثنائي في شهري مارس وأبريل. ومن المرجّح أن يعود الانخفاض الأخير في المبيعات إلى عوامل موسمية بما فيها شهر رمضان الذي عادةً ما يشهد تباطؤاً في النشاط، والذي أتى هذا العام بينمنتصف مايو ومنتصف يونيو، متزامنا مع بداية فصل الصيف.

و فيما يخص أسعار العقار، فقد بدأت بعض المؤشرات تدل على تحسن طفيف، وذلك بعد فترة طويلة من الضعف. حيث جاءت التغيرات السنوية في أسعار المنازل السكنية جيدة في شهر يونيو، بينما ظلت أسعار الأراضي السكنية ثابتة إلى حدّ ما،بعد انخفاضها لمدة عامين. أما أسعار العقار الاستثماري،فلا تزال تشهد ضعفاً.

التضخم

ارتفع معدل التضخم العامبنسبة طفيفة في يونيو ليصل إلى 0.5% على أساس سنوي، لكنه كان أعلى بقليل من مستواه الذي سجّله في مايو البالغ 0.4% والذي يعدّ أدنى مستوياته منذأربعة عشر عاماً. وقد استقرّ التضخم الأساسي، الذي يستثني المواد الغذائيةوالمسكن، عند 1.7% دون تغيير عن شهر مايو، ولكن أدنى بكثير من متوسطه للعام الماضي.

كان ارتفاع الأسعار المعتدل في يونيو مدفوعاًبتراجع معدل الانكماش في خدمات الاسكان (الإيجار في الغالب) إلى 0.9%– على أساس سنوي من 1.4%– في مايو،وذلك على الرغم من أن قطاع الاسكان لا يزال مصدر ضغوطكبيرةعلى التضخم بشكل عام. وقد ساهم هذا التسارع في التعويض بشكل كبير عن ضعف الأسعار في مكوّن الملابس (2.0%– على أساس سنوي من 1.0%– في مايو) وفي مكوّنالخدمات المتنوعة (3.2%+ على أساس سنوي من 3.7%+في مايو). وبعد أن بلغ متوسط التضخم 0.7% على أساس سنوي في النصف الأول من العام 2018، نتوقع أن يرتفع بشكل طفيف في النصف الثاني على خلفية ارتفاع معتدل في أسعار المواد الغذائية، والمزيد من الانخفاض في وتيرة تراجع إيجارات المسكن، مع بقاء معدل التضخم الأساسي قريباً من مستوى 2%. كما نتوقع أن يصل متوسط التضخم العام إلى 1% في 2018، مع احتمال أن يكون أدنى من ذلك،مقابل 3.3% في 2017.

نمو الائتمان

تباطأ نمو الائتمان ليصلإلى أدنى مستوى لهمنذ سبع سنوات عند 0.8% على أساس سنوي في مايو، منخفضًا من 1.5% في أبريل. حيثكان تباطؤه في شهر مايو مدفوعاً بتأثير قاعدي بعد الزيادة القوية التي سجلها العام السابق، ولكنه يعود أيضاً بشكل جزئيإلى الضعف المستمر في نمو الائتمان خلال السنوات القليلة الماضية الناتج عن انخفاض أسعار النفط في 2014. وقد تباطأ النمو فيمعظم مكوّناتالائتمان في شهر مايو، بما في ذلك القروض الشخصية، بينما تأثر الائتمان الممنوح للأعمالباستمرار شركات الاستثمار في تخفيض مديونياتها. ولكننا نتوقع أن تأتي البيانات في شارٍ وذاٍ تأثير قوة نتيجة زيادة الائتمان الممنوح لقطاع النفط.

في الوقت نفسه، جاء نمو الودائع دون تغيير يذكر عند 3.0% على أساس سنوي. فقد ارتفعت الودائع الحكومية مقارنة مع الشهر الماضي ولكنها استمرت في التراجع على أساس سنوي. كما بلغتنسبتها من إجمالي الودائع 15.8%،أي أقل بكثير من ذروتها 17.1% في أوذاٍ الماضي. واستقر بالمقابل نمو ودائع القطاع الخاص عند نسبة قوية بلغت4.0%.

الحساب الجاري

سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات في الربع الأول من العام 2018 أعلى فائض له منذ ثلاث سنوات عند 1.7 مليار دينار (17% من الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول) مرتفعاً من 1.2 مليار دينار في الربع الرابع من العام 2017. وقد ساهم ارتفاع الفائض التجاري، الذي كان مدعوماً بارتفاع أسعار النفط، في التعويضبشكل كبير عن العجز المتزايد في ميزان الخدمات، وعن انخفاض الدخل الاستثماري بالإضافة إلى ارتفاع تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج. أما بالنسبة للعام 2018، نتوقع تسجيل فائضبواقع 10% من الناتج المحلي الإجمالي، مع العلم أن هذه التوقعات تفترضسعر متحفظللنفطعند مستوى 65 دولاراً للبرميل لمزيج برنت (الذي بلغ متوسطه نحو 72 دولاراً حتى الآن من هذا العام).

في الوقت نفسه،تراجع عجز الحساب المالي في ميزان المدفوعات من 4 مليار دينار في الربع الرابع من العام 2017 ليصل إلى 1.4 مليار دينار في الربع الأول من العام 2018. وقد ساهمت قوة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر فيالتعويض بشكل كبيرعن صافي التدفقات الخارجة من المحافظ المالية، الذي نتج عن عمليات التصفية من قبل المقيمين في الخارج. أما تدفقات الاستثمارات الأخرى إلى الخارج، فقد كانت ضئيلة في الربع الأول من 2018 مقارنة بالربع السابق حيث بلغ إجمالها1.7 مليار دينار، نتيجة إعادة تحويل العملة والودائع من قبل الحكومة.

سوق الأوراق المالية

سجّلتبورصة الكويت أكبر ارتفاع شهري لها في يوليو وذلكمنذ 18 شهر، حيث ارتفع المؤشر الرئيسي بواقع 5.7%. ولقد قادت الأسهم الرئيسية قوة الأداء، حيث ارتفعت بنسبة 8% على أساس شهري، في حين ارتفعالسوق الرئيسي بنسبة أقل بقليل عند 1.4%. وكانت البنوك وشركات الاتصالات هي القطاعات المهيمنة، في حين كانت السلع الاستهلاكية والخدمات الحلقة الأضعف.

وقد سادت السوق موجة اهتمام متزايد من قبلالمستثمرين الأجانب، واستطاع السوق الاستفادة من قوة الطلب على أسهم شركة «المتكاملة القابضة». ولقد بلغ متوسط قيمة التداول اليومي 28 مليون دينار في شهر يوليو، وهو أقوى مستوى له منذ ما يتجاوز الثلاث سنوات. وبدأ المستثمرون الأجانب في تجهيز عمليات الشراء بشكل متزايد قبل الإدراج لبورصة الكويت في مؤشر «فوتسي»علىمرحلتين،حيث من المقرر أن يبدأ في سبتمبر. كما ترجع أيضا زيادة الاهتمام إلىإضافة البورصة إلى قائمة مؤشر «مورغان ستانلي»للأسواق الناشئة في أواخر يونيو. في الوقت نفسه، استقبل المستثمرون إدراجأسهم شركة «المتكاملة القابضة» بشكل إيجابي، حيث استحوذ نشاط تداول أسهمها على 16% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في يوليو، وذلك على الرغم من أنها أُدرجت في منتصف الشهر.

لدعم منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2018

«مجلس التعاون الخليجي» يوقع اتفاقية شراكة مع الاتحادية للتنافسية

وقعت الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء،مذكرة تفاهم وتعاون مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ممثلة في المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك كشريك داعم للدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2018، والمزمع عقده في دولة الإمارات في 22 أكتوبر2018.

وتم توقيع مذكرة التفاهم في مقر الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء من قبل سعادة عبدالله ناصر لوتاه، المدير العام للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، ورئيس اللجنة المنظمة لمنتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2018، وسعادة صابر بن سعيد الحربي، المدير العام للمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بحضور حشد من قيادات وموظفي الجهتين.

وقال عبدالله ناصر لوتاه في هذه المناسبة: «تأتي مذكرة التفاهم كترجمة فعلية لتوجهات القيادة الرشيدة في مد جسور التعاون وتعزيز التنسيق بين الدولة والدول الشقيقة في مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال تفعيل أطر العمل اللازمةللارتقاء بجاهزية دولة الإمارات لاستضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2018، الحدث الدولي والفريد من نوعه، والذي ستساهم مخرجاته في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة 2030، ليس فقط على مستوى دولة الإمارات بل على مستوى المنطقة والعالم ككل، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود بين الجهات والمنظمات المحلية والإقليمية، لإخراج الحدث بالمستوى المنشود».

وفي ذات السياق، قال صابر بن سعيد الحربي مدير عام المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن توقيع اتفاقية تفاهم بين الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاءوالمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تعد تأكيداً لنهج المركزفي دعم الفعاليات والمبادرات الإحصائية بشكل عام كما تأتيلدعم فعاليات المنتدى العالمي للبيانات 2018 بشكل خاص، مؤكداً سعادته أنهأحد الملتقيات العالمية المهمة والرئيسية في خارطة العمل الإحصائي الخليجي، ومشيراً إلى أن الاتفاقية تسهم في تعزيز الشراكة بين الهيئة والمركز، وذلك بهدف الاستفادة القصوى من استضافة المنتدى العالمي للبيانات في المنطقة.

وأشار الحربي إلى أنه ومن المتوقع أن يشهد المنتدى العالمي للبيانات 2018، حضور ومشاركة عدد كبير من المهتمين والمعنيين بالعمل الإحصائي على مستوى العالم، بالإضافة لصنّاع السياسات والأكاديميين وممثلي المنظمات العالمية والإقليمية.

توقيع الاتفاقية